الفصل الرابع

المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

وجدنا بالاستقراء أن بعض المصطلحات الحديثية ـ أي أنواع الحديث باصطلاح المصنفين من المحدثين ـ يشترك بين الأقسام الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف، ولهذا آثرنا أن نضمها جميعاً في هذا الفصل، ونجعل ما كان منها متقارباً في مجموعات ليسهل تعريفها وبيانها ودراستها[1].

* * *

*** المرفوع، والمتصل، والمسند:**

١ ـ **المرفوع**: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً، بسقوط الصحابي منه أو غيره، وقيده الخطيب البغدادي بما أخبر فيه الصحابي عن الرسول ﷺ من قول أو فعل، فأخرج بذلك المرسل، والأول هو الذي عليه الجمهور[2].

٢ ـ **المتصل**: ويسمى الموصول، وهو ما اتصل سنده إلى غايته، سواء

---

(١) سبقنا إلى نحو هذا فضيلة الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله في كتابه «قواعد التحديث» انظر ص ١٢٣ وما بعدها، ولكننا لن نلتزم تقسيمه وترتيبه.

(٢) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ ـ ب، و «الكفاية» ص ٢١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٨، و «فتح المغيث» للسخاوي ص ٣٩.

أكان مرفوعاً إلى الرسول ﷺ أم موقوفاً[1]، ولا يطلق على ما دون ذلك إلا مع التقييد، فيقال هذا متصل إلى سعيد بن المسيِّب، أو إلى الزُّهري، وذلك لأن الموقوف على التابعي يسمى «مقطوعاً»[2].

٣ ـ المسند: هو على المعتمد، ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ، فهو المرفوع المتصل[3].

فالحديث المتصل ـ على هذا ـ قد يكون مرفوعاً، وقد يكون غير مرفوع، والحديث المرفوع قد يكون متصلاً وقد يكون غير متصل، والحديث المسند هو المتصل المرفوع.

* **المعنعن، والمؤنن، والمعلق:**

٤ ـ **المعنعن**: هو الإسناد الذي فيه «فلان عن فلان»، قيل، إنه مرسل حتى يتبين اتصاله، والذي عليه الجمهور أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعِنُ مدلساً، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً، وإذا فقد أحد هذين الشرطين لا يكون متصلاً[4].

٥ ـ المؤنن: وهو ما يقال في سنده: «حدثنا فلان أن فلاناً حدثه بكذا..» نحو حدث مالك عن ابن شِهاب أن سعيد بن المسيِّب قال كذا[5].

---

(١) الموقوف هو ما روي عن الصحابي من قوله أو فعله، انظر ص ١٩١ من هذا الكتاب، وانظر «فتح المغيث» للسخاوي ص ٤١، و«تدريب الراوي» ص ١٠٨.

(٢) انظر ص ٣٥٦ من هذا الكتاب و«تدريب الراوي» ص ١٠٨.

(٣) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٧ ـ ١٩، و «الكفاية» ص ٢١.

(٤) انظر «صحيح» مسلم ص ٢٩ ج١، و«معرفة علوم الحديث» ص ٣٤، و«الكفاية» ص ٤٠٦.

(٥) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ، ونحو هذا في «المحدث الفاصل» ف ٥٧٤ ـ ٥٨٠ وما بعدها.

وفرق بعضهم بين «عن» و «أن»: فرأوا أن «أن» محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده أو سمعه[1]، وعند الجمهور «أن» كـ «عن» في الاتصال بالشرط المتقدم[2].

٦ ـ المعلق: وهو ما حذف من أول إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزا الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته، وهو مأخوذ من تعليق الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال[3].

والمعلق كثير في «صحيح» البخاري، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ومجانبة للتكرار، وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه[4]، فما كان منه بصيغة الجزم ـ كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان ـ فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عن المضاف إليه إلا وقد صح عنده عنه[5]، كقول البخاري في الصوم: «وقال يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي هريرة قال: إذا قاء فلا يفطر»[6].

---

(١) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ، و «الكفاية» ص ٤٠٧، ص ٤٠٨.

(٢) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٧٨، ص ٧٩ ج١.

(٣) انظر «فتح المغيث» للعراقي ص ٣١ ج١.

(٤) وفي مسلم ثلاثة أحاديث. انظر «تدريب الراوي» ص ٦٠، وفصّل السيوطي أنواع المعلق في «صحيح» البخاري. انظر «تدريب الراوي» ص ٦٠ ـ ٦٢، وقارن بصفحة ١٣٦ ـ ١٣٧ منه.

(٥) انظر «مقدمة ابن الصلاح ص ١٠، و «تدريب الراوي» ص ٦٠، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٣٠ ج١.

(٦) «فتح المغيث» للعراقي ص ٣١ ج١.

وما كان من المعلق بغير صيغة الجزم ـ كيروى، ويذكر، ويحكى، ويقال، ونحو ذلك ـ ليس له حكم الصحة عن المضاف إليه[1].

فمن الأحاديث المؤننة والمعنعة والمعلقة الصحيح والحسن والضعيف، تبعاً لحال رواتها، ولهذا أدرجناها في القسم المشترك بين الأقسام الثلاثة من الحديث.

* **الفرد، والغريب:**

٧ ـ الفرد: الفرد نوعان: فرد مطلق، وفرد نسبي[2].

آ ـ الفرد المطلق: هو ما تفرد به راو واحد عن جميع الرواة، فلو تفرد بالحديث صحابي عن الرسول ﷺ، أو تابعي عن الصحابي، أو تابع التابعي عن التابعي، ولم يرو ما تفرد به من طريق آخر لا باللفظ ولا بالمعنى، يكون هذا الفرد مطلقاً، فحين يقال: تفرد سعيد بن المسيِّب بكذا وكذا عن أبي هريرة، معنى هذا أنه لم يُروَ ما تفرد به عن أبي هريرة إلا من طريقه، ولو تعددت الطرق إليه[3]، ومثال هذا النوع من الفرد المطلق الصحيح حديث: «النهي عن بيع الولاء، وعن هبته»[4]، فقد تفرد بروايته عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، فابن عمر صحابي جليل، وابن دينار تابعي

---

(١) وليس بواه لإدخاله في كتاب الصحيح، بل إيراده في الصحيح يشعر بصحة أصله، ويؤنس به، ويركن إليه، ومثال المعلق بغير صيغة الجزم قوله: «يذكر عن عبد الله ابن السائب، قال: قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في صلاة الصبح». انظر «تدريب الراوي» ص ٦٢.

(٢) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٣، و «فتح المغيث» للعراقي ص ١٠٠ ج١، و «شرح النخبة» ص ٨، و «تدريب الراوي» ص ١٥٦، وقارن بصفحة ١٥٩ منه.

(٣ و ٤) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٧ ـ ٨، و «سبل السلام» ص ١٤ ـ ١٥ ج٣.

حافظ متقن، لهذا حكموا له بالصحة.

فإذا كان المتفرد بالحديث ثقة، ومروية لا يخالف مروي غيره، فحديثه صحيح، وإذا كان المتفرد خفيف الضبط، فحديثه حسن، وإذا كان المتفرد ضعيفاً فحديثه ضعيف.

أما إذا تفرد الراوي بحديث وخالف فيه غيره فأمامنا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كان المتفرد بالحديث، والمخالف له متساويين في الحفظ والضبط، ولا يمكن ترجيح مروي أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح لاستوائهما في كل الشروط، حينئذ يكون المروي مضطرباً كما بينا ذلك سابقاً.

الحالة الثانية: أن يكون المتفرد بالحديث ثقة مخالفاً من هو أولى منه، فيكون حديثه شاذًّا كما رأينا في «الحديث الشاذ».

الحالة الثالثة: أن يكون المتفرد بالحديث ضعيفاً ومخالفاً الثقات، فيكون حديثه منكراً كما أسلفنا.

ومن هنا يتبين لنا الفرق بين الفرد والشاذ، فالشاذ يجامع الفرد في التفرد، ويفترق عنه بشرط المخالفة.

ب ـ الفرد النسبي: هو ما حكم بتفرده بالنسبة لصفة معينة، أي قيد بصفة خاصة، وإن كان الحديث بنفسه مشهوراً، وهو على أنواع[1].

---

(١) الأول: ما قيد ببلد معين، كقولهم: تفرد بهذا الحديث أهل مكة، أو أهل المدينة، أو أهل الشام.

الثاني: ما قيد بثقة، كقولهم: لم يرو حديث كذا ثقة إلا فلان.

الثالث: ما قيد بإمام أو حافظ ونحوه، كقولهم: تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان، =

٨ ـ الغريب:

قال ابن حجر الغريب: هو ما تفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند[1]، وقد تكون الغرابة في أصل السند، أي: الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أي طبقة من طبقات السند، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول الفرد المطلق، والثاني الفرد النسبي[2]، والفرد النسبي هو الذي يطلق عليه المحدثون اسم الغريب، ويسمونه غريباً لتفرد راويه عن غيره به، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

ولا يطلق المحدثون الغريب على الفرد المطلق الذي ليس له عن النبي ﷺ إلا راو واحد من الصحابة، ولو تعددت الطرق إليه، بل يقولون: حديث فرد، فلو تفرد عن الصحابي تابعي فهو فرد غريب[3].

= أو لم يرو حديث كذا عن فلان إلا فلان.

فالفرد النسبي ليس تفرداً مطلقاً بأن لا يروى الحديث إلا من طريق واحد، بل هو تفرد مقيد بصفة خاصة. اللهم إذا أريد بتفرد أهل بلد تفرد واحد من تلك البلد، فحينئذ يكون من الفرد المطلق.

(١) «شرح نخبة الفكر» ص ٦.

(٢) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٧ ـ ٨.

(٣) والحق أن بين الغريب والفرد عنصراً مشتركاً، وهو التفرد، ففي الغريب التفرد النسبي، وفي الفرد التفرد المطلق، وهذا الرابط المشترك بينهما لغة واصطلاحاً جعلهما كالمترادفين، ولكن المحدثين غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، فمن حيث التسمية ليسا مترادفين، وأما في استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والإغراب، فيقولون في الفرد المطلق «وفي الغريب «الفرد النسبي» تفرد به فلان، =

وننتهي من كل هذا إلى أن التفرد في الحديث الغريب يقع في أي موضع من السند، فيقيد بالموضع الذي وقع فيه.

أما التفرد في الحديث الفرد فيكون في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وعليه يدور الإسناد، وإليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه.

والغريب منه ما هو صحيح كالأحاديث الأفراد المخرجة في كتب الصحيح[1]، ومنه الحسن، ومنه غير صحيح وهو الغالب على الغرائب، ومن ثم كره كثير من الأئمة تتبع الغرائب، قال إبراهيم النَّخَعي: «كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث»[2] وقال الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[3].

= أو أغرب به فلان

انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٨.

(١) حيث توفرت فيها جميع شروط الصحة.

(٢) «الكفاية» ص ١٤١، و «المحدث الفاصل» فقرة (٧٧٤).

(٣) «تدريب الراوي» ص ٣٧٦. والغريب أنواع - منها:

١ - غريب المتن والإسناد: وهو الحديث الذي يتفرد برواية متنه راو واحد، ومثاله حديث محمد بن سوقه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله، فان المنبتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى». هذا حديث غريب المتن والإسناد فلم يروه عن ابن المنكدر عن جابر غير محمد بن سوقة كما قال الحاكم النَّيسابوري.

٢ - غريب الإسناد كالحديث المعروف متنه برواية جماعة من الصحابة، فيتفرد راو واحد بروايته عن صحابي آخر، فإنه يكون غريبا من هذا الوجه، مع أن متنه ليس غريباً.

ومثال هذا: حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأعمال بالنية». =

وقد اهتم الأئمة بمعرفة الأفراد والغرائب، فصنف كثير منهم في ذلك منذ أواخر القرن الثالث، ومن أشهر هذه المؤلفات كتاب «أطراف الغرائب

= قال أبو يعلى الخليلي: أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه.
قال أبو الفتح «ابن سيد الناس»: هذا مما أخطأ فيه الثقة. هو إسناد غريب كله والمتن صحيح. انظر «تدريب الراوي» ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.
وفي هذا يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.
ومن هذا النوع غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة كما قال ابن الصلاح، انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١١.
ومن المناسب أن نذكر هنا أنه لا يوجد حديث غريب المتن فقط دون غرابة الإسناد، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عن المنفرد كثير من الرواة، فيصير غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناداً، وهذا بالنسبة إلى أحد طرقي الإسناد، فإن إسناده غريب في الطرف الأول، مشهور في طرفه الأخر.
ومثال هذا حديث «إنما الأعمال بالنيات»، فقد رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتفرد به عنه علقمة، وانفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة، وانفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، غريب متناً لتفرد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه به، وغريب أيضاً لتفرد علقمة به عنه، وبعد اشتهاره عن يحيى لم يعد غريب الإسناد من هذا الطرف، وعلى هذا فحديث «إنما الأعمال بالنيات» حديث غريب مشهور، انظر «تدريب الراوي» ص ٢٨ و ص ٣٧٧، وقارن بـ «نشأة علوم الحديث» ص ٤١٩.
٣ ـ غريب بعض المتن: ومثاله ما رواه الترمذي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكراً كان أو أنثى من المسلمين، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير». تفرد الإمام مالك عن سائر رواة هذا الحديث بزيادة «من المسلمين»، فالغرابة هنا للزيادة التي في متن هذا الحديث.
وهذه الزيادة تفرد بها الإمام مالك فقط، فلو لم يتفرد بها لم يكن الحديث غريباً، وهنا يمكننا أن نقول: إن غرابة المتن تستلزم غرابة الإسناد. انظر الحديث في «سنن» الترمذي بشرح ابن العربي ٣٣٦ ج ١٣.

والأفراد» للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ)[١].

* **العزيز، والمشهور، والمستفيض:**

٩ ـ **العزيز**، وهو ما انفرد بروايته عن راويه اثنان، فلا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، ولو رواه بعد ذلك عن الاثنين جماعة لا يخرج عن كونه عزيزاً، ولكن تنضم إليه صفة أخرى، وهي الشهرة، فهو عزيز لرواية اثنين عن راويه، مشهور لرواية جماعة عنهما، أو عن أحدهما فيسمى حينئذ عزيزاً مشهوراً[٢].

ويختلف العزيز عن الغريب بأنه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، والغريب ما تفرد بروايته واحد عن راويه كما أسلفنا، وسمي عزيزاً إما لقلة وجوده، أو لكونه قوي بمجيئه من طريق أخرى[٣].

ومثال العزيز، ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمنُ أحدكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من والده وولده». الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن

---

(١) وفيه رتب كتاب «الأفراد» للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) ـ على ترتيب الأطراف، وتوجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٩٧ حديث).

وكتاب «الأحاديث الصحاح الغرائب» ليوسف بن عبدالرحمن المزّي الشافعي (٦٥٤-٧٤٢هـ) توجد نسخة مخطوطة من كتابه في دار الكتب الظاهرية، ضمن مجموعة تحت الرقم (٢٢ مجموعة ٦). وانظر مزيداً من هذه المؤلفات في كتابنا نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص ٤١٧، وص ٤٢٠.

(٢) انظر مثال ذلك في «تدريب الراوي» ص ٣٧٨.

(٣) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٥، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٢ ج ٤، و «تدريب الراوي» ص ٣٧٥.

صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة[1].

وقد يكون العزيز صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً تبعاً لأحوال رواته، ولا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً كما ظن بعضهم[2]، وليس كل عزيز صحيحاً، ولا كل صحيح عزيزاً.

١٠ ، ١١ ـ: المشهور المستفيض،

المشهور: هو ما اشترك في روايته ثلاثة أو أكثر عن شيخ[3]، وقال ابن حجر: المشهور ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر. وقد سمي بذلك لوضوحه، وسماه جماعة من أئمة الفقهاء «المستفيض» لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من عكس ذلك[4].

وقلما يستعمل المحدثون اصطلاح المستفيض، فالمشهور أكثر تردداً في عباراتهم، ثم إن المشهور والمستفيض مع كثرة رواتهما ليسا دائماً صحيحين، فمن المشهور: الصحيح، والحسن، والضعيف[5]، تبعاً لحال رواته.

---

(١) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٥، و «تدريب الراوي» ص ٣٧٥.

(٢) انظر «علوم الحديث» للحاكم ص ٦٢، وقارن بـ «شرح نخبة الفكر» ص ٥.

(٣) انظر «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٧، و «أطراف الغرائب والأفراد» ص ٩: ب.

(٤) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٥، و «تدريب الراوي» ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٥) انظر أمثلة لكل ذلك في «تدريب الراوي» ص ٣٦٩.

وشهرة الحديث أمر نسبي، فمنه ما هو مشهور عند أهل الحديث خاصة وهو ـ

١٢ ، ١٣ ـ: المتابع والشاهد(١):

قبل أن يحكم إمام بتفرد راو عن شيخه بحديث ما، يتتبع طرق هذا

= المشهور الاصطلاحي الذي عرفناه، ومنه ما هو مشهور بينهم وبين غيرهم من العلماء، ومنه ما هو مشهور عند العلماء والعامة وهو ما اشتهر على الألسنة.
فيشمل المشهور ماله إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً، وما اشتهر على الألسنة أعم مما اشتهر عند المحدثين خاصة، أو عندهم وعند غيرهم، أو عند العامة مما لا أصل له.
انظر «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٥، و «شرح نخبة الفكر» ص ٥.
ومن ثم قيل: حديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» مشهور عند الفقهاء، وحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه» مشهور عند الأصوليين، وحديث «مداراة الناس صدقة» مشهور عند العامة، وأما حديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما حرم الله». فهو مشهور عند المحدثين والفقهاء، والأصوليين وغيرهم، كما أنه مشهور عند العوام أيضاً.
ومما هو مشهور لشهرته على الألسنة وليس له أصل ـ حديث: «يوم صومكم يوم نحركم». انظر «المقاصد الحسنة» ص ٤٨٠.
وبدهي أن المشهور عند أهل الحديث غير المشهور على الألسنة، سواء أكان مشهوراً عند العلماء والعامة أم لم يكن، وهو الذي رواه ثلاثة أو أكثر، ومثاله ما أخرجه أصحاب «الصحاح» عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْل وذكوان».
ورِعل وذكوان وعُصية قبائل من بني سُليم غدرت بوفد رسول الله ﷺ إلى أهل نجد، وكان ذلك ببئر معونة بين مكة والمدينة في شهر صفر سنة أربع من الهجرة، انظر «سيرة» ابن هشام ص ١٩٣ ج ٣، وقارن بـ «صحيح» مسلم ص ٤٦٨ ج ١، و «معرفة علوم الحديث» ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١) أهم مصادر هذه الفقرة: «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣١ ـ ٣٢، و «المنهل الروي» ص ١٣ : آ، و «شرح نخبة الفكر» ص ١٤ ـ ١٥، و «فتح المغيث» للعراقي ص =

الحـديث، ويجمعهـا من مظانهـا في كتب الجوامع والمسانيد والمعاجم والمشيخات والفوائد والأجزاء، باحثاً هل شارك هذا الراوي غيره في رواية هذا الحديث عن شيخه بلفظه أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحد شيخه في روايتـه عن شيخ شيخه؟ ويتتبع ذلك إلى آخر السند، **فإن وجد شيئاً فهو المتابع**، ومنه قولهم: فلان تابع فلاناً، فإن كانت المتابعة عن شيخ الراوي فهي تامة، وإن كانت عمن فوقه فهي قاصرة أو ناقصة، ويطلق على مشاركة المتابع للراوي في روايته عن شيخه أو عمن فوقه **متابعة**.

فإن لم يجد متابعاً لذلك الراوي عن شيخه، أو عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ينظر هل يُروى هذا الحديث من طريق آخر عن صحابي غيره باللفظ أو بالمعنى، فإن وجد ذلك فهو **الشاهد**، فإن لم يجد متابعاً ولا شاهداً كان الحديث فرداً.

فالمتابعة: هي مشاركة راو راوياً آخر في رواية حديث عن شيخه، أو عمن فوقه من المشايخ.

والشاهد: هو الحديث الذي يُروى عن صحابي مشابهاً لما روي عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى.

وقد أطلق أهل الحديث على طريق التوصل إلى معرفة المتابع والشاهد والفرد بتتبع طرق الحديث وجمعها من مظانها ـ أطلق أهل الحديث على ذلك ـ اسم (**الاعتبار**).

= ٩٤ وما بعدها ج ١، و «اختصار علوم الحديث» ص ٦٣ ـ ٦٤، و «فتح المغيث» للسخاوي ص ٨٦ ـ ٨٨، و «تدريب الراوي» ص ١٥٣، و «قواعد التحديث» ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

فالاعتبار هو البحث، وسبر طرق الحديث، وهيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد، فالاعتبار ليس قسيماً للمتابع والشاهد، بل هو الطريق إلى معرفتها.

وخص بعض أهل الحديث المتابعة بما حصل من ذلك باللفظ والمعنى، سواء أكان من طريق ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقال ابن حجر: وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل[1]، أي: من حيث أن كلاً منهما يفيد تقوية الحديث.

مثال المتابعة: روى الإمام مسلم، عن زهير بن حرب، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كلِّ صلاة». فقد تابع جماعة من الرواة زهير بن حرب متابعة تامة برواية هذا الحديث عن شيخه سفيان[2]. وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة[3].

ومثال الشاهد: روى الترمذي بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من أتى الجمعة فليغتسل»[4] فلهذا الحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه في «الصحيحين» عن

---

(١) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ١٥.

(٢) انظر «صحيح» مسلم ص ٢٢٠ ج ١ حديث رقم (٢٥٢).

(٣) انظر «سنن» الترمذي ص ٣٤ حديث ٢٢ ج ١.

(٤) «سنن» الترمذي ص ٣٦٤ حديث (٤٩٢) ج ٢، لهذا الحديث متابعة في «صحيح» البخاري. انظر «فتح الباري» ص ٧ ج ٣.

الرسول ﷺ أنه قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»[1].

١٤ ، ١٥ ـ: العالي والنازل[2]:

الإسناد العالي هو ما قل عدد رواته إلى الرسول ﷺ، والعلو قسمان:

الأول: العلو المطلق وهو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم، بالإضافة إلى سند آخر أكثر منه عدداً يروى به الحديث ذاته، أو بالنسبة لمطلق الأسانيد، وهذا النوع أجلها على أن يكون بإسناد صحيح، وقد فضل جمهور المحدثين الإسناد العالي عن الثقات على النازل ولو كان عن الثقات، ولم يروا في طلب العالي عن غير ثقة أية فائدة، وكثيراً ما كانوا يؤثرون النازل على العالي إذا تميز بفائدة ما.

الثاني: العلو النسبي أو الإضافي: أي بالإضافة إلى شيء معين، كالقرب من إمام، أو بالإضافة إلى رواية كتاب معتمد. . .[3].

---

(١) «فتح الباري» ص ١١ ج ٣، و «صحيح» مسلم ص ٥٨٠ ج ٢.

(٢) أهم مصادر هذه الفقرة: «المحدث الفاصل» فقرة (١٠٣) وما بعدها، و «معرفة علوم الحديث» ص ٥ ـ ١٤، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ٩٧ ـ ١٢٨، و «جامع الأصول» لابن الأثير ص ٥٩ ـ ٦٢ ج ١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٠٥، و «اختصار علوم الحديث» ص ١٧٨ ـ ١٨٥، و «تدريب الراوي» ص ٣٥٨ ـ ٣٦٨.

(٣) نوجز فيما يلي الكلام في العلو النسبي، فمنه:

١ ـ القرب من إمام من أئمة الحديث، كالأعمش، وهشيم، ومالك، وغيرهم، مع صحة الإسناد إليه، وإن كثر العدد بعد الإمام إلى رسول الله ﷺ.

وانظر «معرفة علوم الحديث» ص ١١، ١٢، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٠٦، و «تدريب الراوي» ص ٣٦٣.

٢ ـ العلو بالإضافة إلى رواية كتاب معتمد، كـ «الصحيحين»، و «السنن» الأربعة، ونحوها، كأن يروى راو ـ من طريق غير طريق البخاري ـ حديثاً أخرجه البخاري، ـ

. . . . . .

= ويلتقي بشيخ البخاري أو شيخ شيخه، بحيث يكون رجال إسناده من هذا الطريق أقل عدداً مما لو رواه عن طريق البخاري، وهذا ما اشتُهر باسم الموافقة والبدل، والمساواة والمصافحة، وقد اعتنى به كثير من المتأخرين.

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: «وفي العلو النسبي الموافقة، وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه. . .

ومثاله أن يروي البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه.

وفي العلو النسبي البدل، وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك.

وفيه المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

وفيه المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف». «شرح نخبة الفكر» ص ٣١ ـ ٣٢.

٣ ـ العلو بتقدم وفاة الراوي، فقد يوجد إسنادان متساويان في عدد رواتهما، ولكنه يحكم بالعلو لأحدهما دون الآخر لتقدم وفيات رواته عن وفيات رجال الآخر، ومثال هذا أن من سمع الحديث من سماك بن حرب (ت: ١٢٣هـ)، عن عامر الشعبي (ت: ١٠٣هـ)، عن علي بن أبي طالب (ت: ٤٠هـ) ـ رضي اللهم عنهم جميعا ـ أعلى نسبيًا ممن سمعه من شعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، عن الأعمش (ت: ١٤٨هـ)، عن عبد الله بن أبي أوفى (ت: ٨٧هـ) ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين.

٤ ـ العلو بالنسبة لتقدم السماع، فمن سمع من شيخه قديماً أعلى ممن سمع منه أخيراً، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة، والآخر منذ أربعين سنة مثلاً، فالأول أعلى سماعاً من الثاني، وإن تساوى عدد الرواة إليهما.

وعلى هذا فجميع أنواع العلو خمسة، أحدها علو مطلق، والأربعة علو نسبي، ويقابل أنواع العلو الخمسة ـ خمسة أنواع للنزول، كل نوع يعرف من ضده.

ويقابل العالي النازل، وهو الحديث الذي كثر عدد رواته بالنسبة لسند حديث آخر، وقد يختار إسناد نازل على إسناد عال لفائدة فيه، كأن يكون فيه زيادة ثقة، أو يكون رواته أحفظ أو أفقه أو نحو هذا، أو يكون النازل متصلاً بالسماع بينما العالي بالإجازة، فيفضلون النازل على العالي، لأن السماع مقدم على الإجازة، وقد أكد كثير من السلف أن جودة الحديث ليست بقرب الإسناد، بل بصحة الرجال.

تكلمنا في العلو والنزول من حيث قلة وكثرة عدد الرواة، ولكن من الأسانيد ما يعلو بشدة ضبط الرواة وشهرتهم بصحة النقل والرواية، كمشايخ البخاري ومسلم، ومنها ما يعلو بفقه الرواة، ومنها ما يعلو باشتهار الرواة بكثرة ملازمتهم للشيوخ المروي عنهم ونحو ذلك، فأمثال هذه الأسانيد - وإن بعد طريقها وكثر رجالها - عالية، وإن كان غيرها أقل رجالاً منها، إذا لم تكن حال رواتها كحال هؤلاء، فمثل هذا العلو علو معنوي، وذلك علو ظاهر مقيد بعدد الرواة[1].

ثم إن الحكم بالعلو أو النزول لا يدل على صحة الإسناد، لذلك اهتم العلماء بمعرفة الرواة أكثر من اهتمامهم بعدد رجال السند، وكانت غاية المتقدمين من علو الإسناد القرب من الرسول ﷺ ليقل احتمال وقوع الخطأ فيما يروون.

ويتفاوت العالي والنازل صحة وضعفاً تبعاً لحال رواته.

١٦ - المدرج:

هو الحديث الذي يطلع فيه على زيادة ليست منه، والإدراج في اللغة

---

(١) انظر بسط هذا في «نشأة علوم الحديث ومصطلحه» ص ٤٣٢ وما بعدها.

من أدرج الشيء في الشيء أي أدخله فيه، وضمنه إياه.

والإدراج في الاصطلاح نوعان: إدراج في المتن، وإدراج في السند.

آ ـ أما إدراج المتن فهو إدخال شيء من كلام بعض الرواة في متن الحديث، فَيُتَوَهَّمُ أنه من كلام الرسول ﷺ، وقد يكون الإدراج في أول الحديث، أو في وسطه، أو في آخره وهو الغالب في إدراج المتن.

مثال المدرج في أول المتن ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فقوله: «أسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي هريرة، كما ميزه الأئمة، وبدلالة ما أخرجه البخاري وأحمد أن أبا هريرة رأى أناساً يتوضؤون، فقال لهم: أسبغوا الوضوء، فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقاب من النار»، فوهم أحد الرواة عن شُعبة بن الحجاج، وظنه كله عن الرسول ﷺ، ورواه جميعه عنه[1].

---

(١) ومثال المدرج في وسط المتن حديث عائشة رضي الله عنها، «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد» فجملة: «وهو التعبد» من قول الزُّهري للتفسير.
ومثال المدرج في آخر الحديث قول ابن مسعود بعد حديث التشهد: «إذا قلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد» فقد وصل بعض الرواة هذه الجملة بالحديث المرفوع، وهي مدرجة من كلام ابن مسعود باتفاق الحفاظ.
انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٣٩، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٦ ـ ٣٧، و «فتح المغيث» للسخاوي ص ١٠١ ـ ١٠٥، و «تدريب الراوي» ص ١٧٣ وما بعدها، و «توضيح الأفكار» ص ٥٠ ج ٢، وكتاب «المدرج إلى المدرج» ص ١ مخطوط دار الكتب المصرية.

ب ـ ومدرج السند ثلاثة أنواع أيضاً:

الأول: أن يكون عند الرواي متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما.

الثاني: أن يسمع راو حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتفاق، وبإسناد واحد من غير أن يبين الخلاف بينهم.

الثالث: أن يكون عند راو حديث بإسناد، إلا طرفاً منه، وعنده هذا الطرف باسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تامًّا بأحد الإسنادين.

جـ ـ كيف يعرف المدرج:

أكثر الرواة يبينون الإدراج ولا يسكتون عنه، وطريق معرفة المدرج من غيره، ورود الحديث من طريق آخر لا تذكر فيه الزيادة المدرجة، أو بإقرار الراوي، أن كذا من قول فلان، أو بحكم الأئمة المطلعين على ذلك، أو باستحالة صدور مثل ذلك عن الرسول ﷺ، ومثال هذا ما رواه أبو هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فقوله: «والذي نفسي بيده» إلى آخره مدرج من قول أبي هريرة، وهذا مما يعرفه أهل هذا الشأن بداهة، لاستحالة أن يقوله النبي ﷺ، لأن أمه توفيت وهو صغير، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق[1].

د ـ حكم الادراج:

أجمع العلماء على حرمة تعمد الإدراج بأنواعه، وقال ابن السمعاني وغيره: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين». وأما ما كان لتفسير شيء من معنى

(١) انظر «الباعث الحثيث» ص ٨٢.

الحديث ففيه تسامح، والأولى أن ينص الراوي على بيانه.

وأما ما وقع من الراوي خطأ فلا حرج فيه ولا إثم، لأن كل امرىء معرض للخطأ، وإذا كثر خطؤه يجرح في ضبطه وإتقانه.

وقد اهتم العلماء بمعرفة المدرج اهتماماً كبيراً، حتى لا يلتبس حديث الرسول ﷺ بغيره[1].

١٧ ، ١٨ ـ: المُصَحَّفُ والمُحرَّفُ:

اهتم المحدثون اهتماماً كبيراً بضبط ألفاظ الحديث خشية التبديل والتحريف، كما اهتموا بمعرفة الأسماء المتشابهة، وبينوا إعجامها وشكلها حتى لا يلتبس اسم بآخر، وبخاصة أنها ليست مما يعرف بالقياس، وليس للعقل مجال للاجتهاد فيها، فمن لا يضبط قد يخلط بعضها في بعض.

وقد كان السبيل إلى تجنب ذلك تلقي العلم مشافهة عن الشيوخ، وضبط ما يكتب، وحرص أهل الحديث في العصور الأولى على ملازمة العلماء، والتخرج بحلقاتهم، والقراءة بين أيديهم، حتى سميت القرون الثلاثة الأولى عصر الرواية، لاعتماد أهلها على السماع والحفظ والرواية، أكثر من اعتمادهم على أخذ العلم من الصحف، بل إنهم كانوا يعيبون على من يأخذ علمه من الكتب والصحف، ونهوا عن ذلك، وتناقل الناس عبارة «لا

(١) فصنف الخطيب البغدادي فيه كتاباً سماه «الفصل للوصل المدرج في النقل» لخصه ابن حجر، وزاد عليه في كتاب سماه «تقريب المنهج بترتيب المدرج» واستخلص السيوطي من كتاب ابن حجر جزءاً لطيفاً سماه «المُدْرَجُ إلى المُدْرَجِ» اقتصر فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد، وله فيه زيادات. توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (١٨٨٥ حديث).
وانظر «تدريب الراوي» ص ١٧٨، و «المنهل الروي» ص ١١ : ب.

تأخذوا القرآن من المُصْحَفيين ولا العلم من الصحفيين»، وكانوا يثنون على من يأخذ علمه مشافهة عن العلماء[1].

والتصحيف قسمان: تصحيف سمع، وتصحيف بصر.

ومثال تصحيف السمع أن يقول الشيخ حدثنا عاصم الأحول، فيرويه بعضهم واصل الأحدب[2].

ومثال تصحيف البصر ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن ابن أبي سفيان قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخُطبَ تشقيق الشعر»، فصحفه بعضهم، فقال: «لعن رسول الله ﷺ الذي يشققون الحَطب تشقيق الشعر»[3] بالحاء لا بالخاء.

ومن هذا أن رجلاً جاء إلى الليث بن سعد، فقال: كيف حدثك نافع

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» فقرة (١٠١) وما بعدها.

وحق للعلماء أن يكرهوا حمل العلم عن الصحف، ويحذورا طلابهم من الاعتماد عليها من غير أن يلقوا بها العلماء، خشية الوقوع في بعض الأخطاء، وقد أطلقوا على من يعتمدون على الصحف في حمل علمهم اسم (الصحفيين) كما قالوا لمن يخطىء: (صَحَّفَ) لأنه أخطأ كما يخطىء من يأخذ العلم عن الصحف، والمصدر منه التصحيف.

فالمُصَحَّفُ - بضم الميم وفتح الحاء وتشديدها - وما وقع فيه التغيير في اللفظ أو المعنى، وخصه بعضهم بما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط، - وهو المعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه المحدثون - كتصحيف «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال.. الحديث» إلى «شيئاً من شوال».

وانظر «حاشية لقط الدرر» ص ٩٥.

(٢) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ١١٦.

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ٦٢٥.

عن النبي ﷺ في الذي «نشرت في أبيه القصة»؟ فقال الليث: ويحك إنما هو الذي «يشرب في آنية الفضة، يُجَرْجِر في بطنه نار جهنم»[1] وهذا النوع أكثر وقوعاً من غيره.

والمحرف هو ما كان التغيير فيه في الشكل، أي في ضبط حركاته، ومثال هذا حديث جابر: «رُمي أُبيّ يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ» صحفه بعضهم وقال فيه: «أَبي» بالإضافة، وإنما هو أُبي بن كعب، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد[2].

---

(١) المصدر السابق ف ٦٣٠.

(٢) «حاشية لقط الدرر» ص ٩٥.
ولم يفرق المتقدمون بين التصحيف والتحريف، وقد جعلوا المصحف والمحرف مترادفين، وهذا التفريق والتمييز - وإن دلّ على دقة المحدثين - ليس إلا تفريقاً شكليًا.
والتصحيف والتحريف كما يقع في متن الحديث يقع في إسناده، وقد تناولت الأمثلة السابقة كلا النوعين.
واهتمام المحدثين ببيان المُصحَّف والمحّرف من غيرهما دليل واضح على دقتهم، وشدة ضبطهم، وعظيم عنايتهم بالحديث النبوي.
وقد صنف بعض أهل العلم في هذا الباب، وأشار إلى ما وقع فيه بعض المحدثين من التصحيف سواء أكان في المتن أم في السند وبينّ صواب ذلك.
ومن أقدم من صنف في هذا: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العَسْكري (٢٩٣ - ٣٨٢هـ) له كتاب «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» وكتاب «تصحيفات المحدثين».
وقد طبع نحو نصف كتابه «التصحيف والتحريف» بمصر سنة (١٣٢٦هـ) وطبع أخيراً طبعة جيدة سنة ١٩٦٣.
وأما كتابه «تصحيفات المحدثين»الذي استخلصه من كتابه الكبير «التصحيف =

١٩ ـ المسلسل:

هو الحديث الذي توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، أو صفة واحدة، سواء أكانت هذه الصفة للرواة، أو للإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء، أو متعلقاً بزمن الرواية، أو بمكانها، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً أو أفعالاً. كما قال العراقي[1].

وبعبارة أخرى فالمسلسل هو الحديث الذي يتصل إسناده بحال (هيئة) أو وصف ـ قولي أو فعلي ـ يتكرر في الرواة أو الرواية، أو يتعلق بزمن الرواية أو مكانها.

ومن هذا يتبين أن التسلسل من صفات الأسانيد، وله أمثلة كثيرة، نكتفي منها بمثالين:

١ ـ التسلسل بأحوال الرواة القولية: ومثاله حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم اعنيّ على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد تسلسل بقول كل من رواته: «وأنا أحبك، فقل: اللهم أعني على ذكرك» الحديث.

٢ ـ المسلسل بأحوال الرواة الفعلية: ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت» الحديث، فقد تسلسل هذا الحديث بتشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه

= والتحريف»، فإنه لا يزال مخطوطاً، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢ ش مصطلح).

(١) «فتح المغيث» ص ١٢ ج ٤.

عنه[1].

(١) وهناك أمثلة أخرى نوردها تتمة لما قدمنا لمزيد الفائدة:

* المسلسل بحال الرواة القولية والفعلية معاً: ومثاله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره» وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره» فقد تسلسل بقبض كل من رواته على لحيته، وبقوله: آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره.

انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٣١، و «فتح المغيث» ص ١٢ ج ٤ وما بعدها، و «تدريب الراوي» ص ٣٨٠ وما بعدها، و «شرح نخبة الفكر» ص ٣٤.

* المسلسل بصفات الرواة القولية: ومثاله الحديث المسلسل بقراءة سورة «الصف»، وهو أن الصحابة سألوا الرسول ﷺ عن أحب الأعمال إلى الله عز وجل ليعملوه، فقرأ عليهم سورة الصف، فتسلسل الحديث بقراءة كل من رواته.

قال العراقي: وأحوال الرواة القولية وصفاتهم القولية متقاربة بل متماثلة.

انظر «فتح المغيث» ص ١٣ جـ ٤ و «حاشية لقط الدرر» ص ١٣٥.

* المسلسل بصفات الرواة الفعلية: ومثاله الحديث المسلسل بالفقهاء، وهو حديث ابن عمر مرفوعاً «البيعان بالخيار» فقد تسلسل برواية الفقهاء، وكالحديث المسلسل برواية الحفاظ ونحو ذلك، ويلحق بهذا المسلسل باتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نسبتهم، كالمسلسل بالمحمدين، والدمشقيين، أو المصريين وغير ذلك.

انظر «تدريب الراوي» ص ٣٨٠ - ٣٨١، و «حاشية الأجهوري على البيقونية» ص ٣٩.

* المسلسل بصفات الإسناد والرواية: كأن يتفق الرواة في صيغ الأداء كقول كل من رواته: سمعت فلاناً أو حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان والله، أو أشهد بالله لسمعت فلاناً يقول ذلك، ونحو ذلك.

* المسلسل بزمن الرواية: ومثاله حديث ابن عباس قال: «شهدت رسول الله ﷺ في يوم عيد فطر أو أضحى، فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه، فقال: «أيها الناس قد أصبتم خيراً، فمن أحب أن ينصرف فلينصرف، ومن أحبّ أن يقيم حتى =

وقد يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره، وقد ينقطع بعض التسلسل من أولـه أو آخره[1]. ولهذا قال الحافظ العراقي: «وقلما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن»[2] لأن متن بعضها جاء في الصحيح، قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: من أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف. قال الحافظ السيوطي: والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً، بل ذكر في «شرح النخبة» أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعي[3].

فمن الأحاديث المسلسلة الصحيح والحسن والضعيف والباطل، تبعاً لحال رواتها، وقد بين العلماء كل ذلك، فالتسلسل وصف لبعض الأسانيد، ولا يدل هذا الوصف على الصحة أو الضعف، لأن صحة الحديث تتعلق

= يسمع الخطبة فليَقم» فقد تسلسل برواية كل من الرواة له في يوم عيد قائلاً: حدثني فلان في يوم عيد. انظر «فتح المغيث» ص ١٤ ج ٤، و «حاشية الأجهوري على البيقونية» ص ٤٠.

قال الحافظ السيوطي: غريب بهذا السياق، وفي إسناده مقال.

* المسلسل بمكان الرواية: ومثاله المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم. قال ابن عباس رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء، وما دعا الله فيه عبدٌ دعوةً إلاّ استجاب له». قال ابن عباس: فو الله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لي.

وقد تسلسل الحديث بقول كل من رواته: وأنا ما دعوت الله فيه بشيء منذ سمعته إلا استجاب لي.

(١) انظر المراجع السابقة، و «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٩.

(٢) «فتح المغيث» ص ٩٥ ج ٤.

(٣) «تدريب الروي» ص ٣٨١ ـ ٣٨٢.

باتصال سلسلة الرواة العدول الضابطين من حيث السند، وبعدم الشذوذ من حيث المتن، كما تتعلق بخلو الحديث من علة قادحة فيهما أو في أحدهما.

وللمسلسل فوائد عدة، منها بعده عن التدليس والانقطاع، واشتماله على مزيد الضبط من الرواة وحسن تأسيهم واقتدائهم بالرسول ﷺ في أفعاله وأقواله.

وقد صنف جماعة من أهل العلم في هذا النوع من الأحاديث، ومن أشهر تلك المصنفات «المسلسلات» تخريج الحافظ إسماعيل بن أحمد بن الفضل التيمي (ـ ٥٣٥هـ)(١)

وإلى هنا نكتفي بذكر هذه الأنواع من المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٥١ حديث مجاميع). كما توجد نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٥٢ حديث تيمور).
و «الأحاديث المسلسلات» لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣). توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (١٠ حديث مجاميع).
و «المسلسلات الكبرى» و «جياد المسلسلات» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). توجد نسخة مخطوطة من «جياد المسلسلات» في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٢٣ حديث تيمور) ونسخة أخرى تحت الرقم (١٤٩ حديث تيمور).
و «الفوائد الجليلة» للشيخ محمد بن عقيلة (ت: ١١٥٠هـ). توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٤١٩٤ عام)، كما توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٩٩ حديث تيمور».
و غيرها من مصنفات المتأخرين.